

## تقرير

# النسبية في الشوف: الوضع المسيحي لا يطمئن جنبلات

التصويت للطبقة السياسية ترتفع حين لا يجد الناخبون خيارات بديلة. فعينة المستطلعين نفسها، يقول 8,8 في المئة منها إن عدوان يمثل المرجعية السياسية الشوفية بنظرها حين تسأل عن مرجعيتها السياسية. لكن حين يطلب منها اختيار مرشحها إلى الانتخابات من ضمن لائحة مقفلة ترتفع نسبة تأييد عدوان إلى 46 في المئة. وبالانتقال إلى سؤال المستطلعين عن الشخصية التي يرشحونها عن المقعد الكاثوليكي، يقول ما مجموعه 61,4 إنهم لا يعلمون أو لا أحد، وهي نسبة خيالية في إظهارها ضعف المرشحين الكاثوليك وعدم تسويقهم أنفسهم بين الناخبين. أما النائب طعمة، فيحل أولاً بما مجموعه 11,6 في المئة فقط، يليه غسان مغيب (5,8)، ثم غسان عطالله (5)، فيما 2,8 في المئة يقولون إنهم مع مرشح التيار الوطني الحر أياً كان، ما يجعل عطالله قريباً جداً من طعمة، رغم كل مال الأخير وكرمه المستحد. واللافت جداً أن المستطلعين غالباً ما يقولون: «لا نعلم» أو «لا أحد» حين يطلب منهم تسمية مرشح، لتعود نسبة «لا أحد» وتنخفض حين تعرض عليهم لائحة أسماء، لكن في حالة المقعد الكاثوليكي في الشوف يبقى مجموع نسبة «لا أحد» و«لا أعلم» 30,4 في المئة.

بالتالي يمكن القول إن تحالف أفرقاء الشوف السياسيين لا يمكن أن يؤمن لهم معركة سهلة بعد اعتماد النظام النسبي: نسبة التأييد للقوات وجنبلات والتيار الوطني الحر والنائب دوري شمعون مجتمعين لا تتجاوز 50 في المئة، فكيف الحال وهم منقسمون على أنفسهم كما هم اليوم. أما في الإقليم، فلم يكن تيار المستقبل يوماً كما هو اليوم، مع أن نفوذه في الإقليم بقي دائماً أضعف من سائر المناطق. علماً أن مرشحين مثل ناجي البستاني قادرون على تأمين الماكينة للألحة المجتمع المدني وكل ما تحتاجه من تقنيات انتخابية ضرورية، فيما أثبت شباب برجا في استحقاقات سابقة أنهم أكثر تنظيماً والتزاماً ووحدة صف من معظم الأحزاب.

عليه استولد النظام السياسي للشوف زعيماً جديداً أخيراً، ولم يعد النائب طعمة يسأل عما يسقط من جيده، وهناك استحقاق توريث تيمور جنبلات، ولن يرفع العونيون سقف مطالبهم كثيراً. لكن هذا كله لن يؤدي إلى معركة شوفية سهلة. يمكن القوى السياسية أن تؤمن للنائب وليد جنبلات الطمانات التي يريدها، لكن استطلاعات الرأي ومناخ الشوف العام والمهرجان الجنبلاتي الأخير لا يفترض أن تطمئن البيك.

في المئة، ثم - مفاجأة أخرى - النائب وليد جنبلات بنسبة 6,6 في المئة ومن بعده التيار الوطني الحر (6,4)، فالمرشح ناجي البستاني (2,6)، ثم الوزير العوني السابق ماريو عون (1,8)...

وبالعودة إلى الأساس: نصف المستطلعين يقولون إنهم لا يعتبرون أن هناك أحداً يعبر عنهم ليكون مرجعيتهم السياسية، فيما يتقاسم جميع الأفرقاء السياسيين نصف المستطلعين الآخرين، ولدى إفساح شركة الاستطلاع المجال أمام المستطلعين لتسمية ثلاثة مرشحين مورنة، يسمي 35,4 في المئة النائب عدوان، و20,5 في المئة ماريو عون، و12,2 في المئة دوري شمعون و10,8 في المئة ناجي البستاني. وبعد إلزام المستطلعين بلائحة أسماء محددة ترتفع نسبة عدوان إلى 46 في المئة، وعون إلى 37,17 في المئة والبستاني إلى 21,36 في المئة وشمعون إلى 15,81 في المئة. وهذا يؤكد أن نسبة

صيدا ودير القمر في دير القمر، واضعاً أحد الحسابات المصرفية الصغيرة في تصرف كنائس الشوف لتأخذ فوراً ما تشاء. والنائب الذي نادراً ما التفت إلى الأوضاع المحلية بحكم انشغاله في إدارة أعماله الممتدة من فقرا إلى جدة وصياغة أبيات الشعر الاسترضائي للأمرء السعوديين بات يصدر الموقف تلو الآخر لمعارضة النظام الانتخابي التاهيلي الذي يضرب، وفق طعمة، مصالحه الجبل. كذلك، باتت الأوضاع الاقتصادية المزرية والبطالة المستشرية تستوقف سعاته وفق بياناته.

علماً أن عدوان وطعمة يكادان يصنفان في خانة عدة العمل الجنبلاطية في الشوف، لكن أرقام الاثنين وسط المستطلعين المسيحيين تحديداً لافتة. فرداً على سؤال شركة «غلوبل فيجن» في استطلاعها الأخير للمستطلعين المسيحيين حصراً في قضاء الشوف بشأن الشخصية التي يعتبرونها مرجعيتهم السياسية، قال 50,6 في المئة من المستطلعين: «لا أحد»، وهي نسبة كبيرة جداً لا توازيها نسبة مماثلة في أي قضاء آخر، ما يعكس حجم الاستياء الشعبي من كل الأفرقاء السياسيين. في ظل تأكيد المرشح العوني غسان عطالله أن الوجوه المرحة فيه تتحول إلى صفراء حين يتطرق في حديثه إلى الأحزاب والعمل الحزبي التقليدي.

في الاستطلاع، يحل عدوان أولاً كشخصية التي يعدها المستطلعون المسيحيون مرجعيتهم في قضاء الشوف، لكن بنسبة 8,8 في المئة فقط، يليه حزب القوات اللبنانية بنسبة 7

بعد إقرار النظام السببي ستكون دائرة الشوف - عاليه، وخصوصاً الشوف، واحدة من أبرز الدوائر الانتخابية، فاستيلاذ زعيم الممنوحة للنائب وليد جنبلات والعهد وكرم نعمة طعمة الذي اعتاد إكرام شخص واحد في الشوف، لا أشخاص، كلها لا تبشر بانتخابات سهلة

### غسان سعودي

ولد للشوف أخيراً زعيم جديد. يصعب تحديد مكان الولادة لحصولها في المختارة والرابية ومعرب وبيت الوسط في الوقت نفسه، لكنه زعيم كامل ما على الرأي العام سوى مواصلة رفع معنوياته عبر القول له إن حنكته السياسية تثبت أنه من شحم الرئيس كميل شمعون ولحمه. ففجأة تقرر في معرب إعادة ملف قانون الانتخابات إلى النائب جورج عدوان بعدما كان قد سحب منه قبل عدة أشهر، وفجأة، أيضاً، بات رئيس التيار الوطني الحر الوزير جبران باسيل، مستعداً للتنازل لغيره عن تسجيل براءة اختراع قانون الانتخابات باسمه قبل أن يتراجع عن هذا التنازل قبل يومين. وفجأة بات النائب وليد جنبلات يسمح باجتماع أربعة أو خمسة شوفيين خارج المختارة، فأشار بإصبعه لرؤساء بلديات الشوف لتلبية دعوة عدوان إلى لقاء موسع لبحث مطالب الشوف الإنمائية. واستكماً للمفاجآت، كان لا بد أن يصدق عدوان نفسه فيتراأس اجتماع العونيين في منزله ويهرع إلى عقد اللقاء الإنمائي لاكتشاف مطالب الشوفيين الذي كان يفترض أن يعقده عند انتخابه نائباً قبل 12 عاماً، وليس قبيل أسابيع من انتهاء ولايته الممددة غصبا عنه طبعاً. علماً أن مصادر حركة أمل تتحدث عن نائب القوات اللبنانية كما لو أنه نائب مشترك بين كتلتى التنمية والتحرير والوفاء للمقاومة. باختصار، يمكن القول إن أحداً لا يحظى بالإجماع الذي يحظى به عدوان اليوم.

وفي موازاة بزوغ نجم عدوان، كان أحد زملائه الشوفيين يقوم من السبات. فخلال الأسابيع القليلة الماضية اكتشف نعمة طعمة أنه نائب أيضاً وينبغي له الحفاظ على كرسيه، فاندفع لترميم وتاهيل المقر الصيفي لمطارنة

أنه قانون لا يُعرف الهدف منه. إلا أن ثمة محاولة للتعمية على نقطتين أساسيتين، هما: الإصلاحات الوطنية، والتמיד للمجلس النيابي الذي حصل على عكس ما يرفضه العهد والتيار والقوات؛ فالقانون أنجز تحت ضغط التسابق على تحقيق خطوة انتخابية لتبرير التمدد للمجلس، لاعتبارات محلية وإقليمية، انسجاماً مع الصفقة التي أنت برئيس الجمهورية ورئيس الحكومة معاً. وإلا ما معنى أن يتراجع رئيس التيار الوطني عن مجموعة من الإصلاحات التي طرحها والمشاريع المختلفة التي قدمها تبعاً، لمصلحة مشروع قال عنه واضعوه، بعد ثماني سنوات من النقاش حوله، إنه أسوأ الممكن؟ وكذلك لا تقتصر قراءة المشروع الأولية على الزاوية المسيحية فحسب، لأن الإصلاحات المنشودة في أي قانون انتخاب، كخفض سن الاقتراع إلى 18 سنة، لم تزل النور، وكذلك الكوتا النسائية، لتصبح المطالبة بقانون عصري في غير محلها، في حين جاء عنوان «النسبية» هو الطاغى، فيتغنى الجميع بانهم توصلوا إليه، رغم أن هناك من يرى أن النسبية أفرغت من مضمونها في هذه التقسيمات. أما المطالب الإصلاحية الأخرى فقد تحتاج إلى سنوات طويلة أخرى لإقرارها، ما دامت لم تطرح في هذا المشروع، في ظل اتفاق سياسي بهذا الحجم.

تبقى الإشارة على هامش هذا «الإنجاز» إلى هذا الاحتفال «المستقبلي» بالنسبية، بعدما حفلت أدبيات المستقبل و14 آذار والرئيس فؤاد السنيورة بأن لا نسبة في ظل السلاح. وحين بدأ التحول الكبير لدى الحريري في القبول بالنسبية، وكشفت خلفيات تحوُّله، انبرى عدد من نواب المستقبل وقياداته إلى نفي ذلك، ليشهد هؤلاء لاحقاً على توقيع الحريري على النسبية في ظل وجود سلاح حزب الله. والمفارقة أيضاً أن النائب وليد جنبلات الذي حرصت القوات اللبنانية وحزب الله وبرى على الأخذ بملاحظات، وأعطى له في الشوف وعاليه ما يريده، كان أول من انتقد هذا المشروع، ليبقى سؤال أخير، هل هذا المشروع الهجين هو حقاً ثمرة ثمانية أعوام من النقاش حول قانون الانتخاب؟

عدوان وطعمة يكادان يصنفان في خانة عدة العمل الجنبلاطية في الشوف (مروان بوحيدي)



نسبة التأييد للقوات وجنبلات والتيار وشمعون مجتمعين لا تتجاوز 50 في المئة

## تجوّزونا ولا تجنّزونا»

ينشغلون بأمور أخرى ثم يستفيقون مجدداً قبل بضعة أيام من انعقاد المجمع. وهو ما ينفيه المعارضون الأوثوذكس اليوم، مؤكدين أن لديهم روزنامة أنشطة اعتراضية في جميع المناطق اللبنانية لأن الكاثوليك والموارنة بإمكانهم اللجوء إلى الفاتيكان للضغط على البطريكيات، أما الأوثوذكس فليس لديهم أحد. وهم سيجتمعون للتوقيع لنحويل حركتهم من نخوية إلى شعبية، ولا شيء لديهم ليخسروه: «أكثر شي، لا يجوّزونا ولا يجنّزونا».

رئيس الحكومة غسان حاصباني والوزيرين السابقين نقولا نحاس وطارق متري والنائب غسان مخيبر، من دون تحديد الفائدة المرجوة من تخصيص مساحة لسماع هؤلاء، وخلصوا إلى مجموعة عبارات تقليدية باستثناء المطالبة بإيقاف الحصار المفروض على الشعب السوري. وعليه، يمكن القول إنه لا نية بطريكية للتوقف عند الملاحظات التي أثبتت الاستحقاقات السابقة أن أصحابها لا يصمدون كثيراً في المطالبة بها، وسرعان ما

الأوثوذكسي برسالتهم، ودعا ممثلين عنهم لمناقشة بعض الأفكار بدل أن يكتفي كعادته بدعوة الجهات الرسمية نفسها التي يهملها تبييض وجهها مع المطارنة بدل إسماعهم ما ينبغي قوله. فالمجمع الذي يفترض به العمل على الاستفادة من غيره هؤلاء لاستقطابهم مجدداً والاستفادة من حماسهم في ورشة إعادة إعمار الكنيسة السورية حجراً والكنيسة اللبنانية بشراً تجاهلهم بالكامل، مفضلاً الاستماع إلى نائب

أساقفة على الحجارة فقط. وفي حديثه مع «الأخبار»، يتجاوز أحد الموقعين - المحامي لطف الله خياط - لغة البيان الدبلوماسية ليقول إن «من حق المواطنين أن يعرفوا كيف تنفق أموال طائفهم ولماذا»، و«لا بد من وضع حد لتحويل المحاكم الروحية إلى مراكز ابتزاز وتجارة»، ويشير خياط إلى «وجود مطارنة لا تسمح لهم حالتهم الذهنية والصحية بالحكم، لكنهم يواصلون التفرد في الحكم». ولا يخفي المحامي الشمالي تمنيّه لو أخذ المجمع

- العمل بصورة جديّة على إدارة الأوقاف الموهوبة من قبل أجدادنا لتثبيت الأوثوذكسي في أرضه وتأمين مسكنه وطبائته وتعليمه. - إيجاد حلول للأساقفة غير القادرين على ممارسة المسؤولية (الأسباب صحية أو غيره) واستبدالهم بأخرين متميزين ليس فقط بالإيمان والعلم، بل بالإدارة الحسنة، ووضع حد لتحويل بعض الأساقفة إلى معصومين لا يقبلون المراجعة بقراراتهم، ما سيؤدي إلى جعلهم